جودة الخدمة القضائية و دورها في إرتقاء قطاع العدالة

Quality of Judicial Service and its Role in Upgrading the Justice Sector

قادري أمال *

طالبة دكتوراه

مخبر المرافق العمومية و التنمية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر.

amel.kadri@univ-sba.dz

إدريس خوجة نضيرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر.

n.idris.khodja@gmail.com

تاريخ الاستلام: **2020/01/18** تاريخ القبول: **2020/07/27** تاريخ النشر: **2020/09/15**

الملخص:

أصبح البحث في موضوع جودة أداء الخدمة القضائية من أهم الأهداف التي تستلزم تحديث و عصرنة قطاع العدالة في الجزائر من خلال سياسة الإصلاح التي مر بها لاسيما منذ سنة 1999 أين كان

* المؤلف المرسل

يعرف قصورا في أداء الخدمة القضائية، حيث حقق مسار الإصلاح الإستجابة لتطلعات المواطن، تحسين و نجاعة الخدمات القضائية .

الكلمات المفتاحية: الجودة، عصرنة العدالة، الإنجازات المحققة.

Abstract :

The research on the issue of the quality of judicial service performance has become one of the most important goals that necessitates the modernization of the justice sector in Algeria through the reform policy that he went through, especially since 1999, where he knew deficiencies in the performance of the judicial service, as the path of reform achieved the response to the aspirations of the citizen and improved and efficacy Judicial services.

Keywords: Quality, modernization of justice, achievements

المقدمة:

يعتبر القضاء في الجزائر الأساس القانوني الذي تقوم عليه العدالة، حيث أصبح الحديث عن مزايا و مساوئ العدالة الجزائرية من خلال الإختلالات القضائية يثير جدل المواطنين يوميا بسبب البطء في الخدمات القضائية، بعد المسافة و التعقيد في الإجراءات، و لهذا خضع قطاع العدالة الجزائرية إلى الإصلاح منذ سنة **1999** في جميع هياكله و مؤسساته لمسايرة التحول و التطور التي شهده العالم.

و عليه أصبح موضوع جودة الخدمة القضائية و كذا تحديثه من الإهتمامات الجوهرية لدى الحكومة الجزائرية، حيث تمكن قطاع العدالة من تحقيق قفزة نوعية باعتماد تكنولوجيات الإعلام و الإتصال لاسيما

بعد صدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، الذي أتاح إستخدام تقنيات إلكترونية في المجال القضائي مكنت المواطن من الإستفادة من عدة خدمات قضائية عن بعد، لاسيما بعد التحول نحو الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة من أجل تحسين الخدمة العمومية و القضائية، بغية الوصول للنجاعة التي تتميز بتقديم أحسن الخدمات في وقت وجيز و بأقل جهد و تكلفة.

و من هنا تكمن أسباب إختيار هذه الدراسة من حيث أن هذا الموضوع يتناول الجانب الخدماتي للخدمة القضائية و جانب من الإصلاح الإداري لقطاع العدالة، بعرض تجربة الجزائر في مجال العصرنة التي تعد نموذج عملي في مجال تحديث الإدارة القضائية و جودتها، و عليه الإشكالية التي يمكن طرحها:

إلى أي مدى وفقت الجزائر في مجال تحديث و عصرنة مرفق العدالة و هل أدت هذه العصرنة إلى الجودة المرجوة في الخدمات القضائية التي يحتاجها المواطنين و المتقاضين؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي و النظري الذي يحددان الأطر القانونية و التشريعية التي يقوم عليها برنامج إصلاح و عصرنة مرفق العدالة، الذي ينصب أساسا حول تقديم خدمات أفضل للمواطن و المتقاضي بتحسين مرفق القضاء، و إدراج التكنولوجيات الحديثة في القطاع من أجل تحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية و الرقي إلى مستوى تطلعات المواطنين .

و عليه تم تقسيم البحث إلى مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة القضائية، ثم في المبحث الثاني الانجازات المحققة في مجال عصرنة قطاع العدالة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة القضائية

يكتسي الإهتمام بتحسين جودة خدمات مرفق العدالة عبر الإرتقاء بالإدارة القضائية أهمية بالغة من خلال جودة الأداء، النجاعة، و تيسير النفاذ إلى القضاء بتقريب العدالة من المتقاضين سواء بالنسبة لصناع القرار في إطار توجهاتهم نحو الإصلاحات القضائية والقانونية الهادفة إلى التكيف مع التطورات، أو بالنسبة للقضاة بصفتهم كمسئولين عن تطبيق القانون وتحقيق العدالة[1] .

وعليه يقتضي التعرف على مفهوم جودة و تحديث الخدمة القضائية في المطلب الأول، ثم مسار عصرنة قطاع العدالة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم جودة و تحديث الخدمة القضائية

تنطلق جودة العمل القضائي من حاجة المواطن إلى خدمة قضائية بالإضافة إلى تدخل مجموعة من القائمين على تقديم تلك الخدمة القضائية بجودة عالية و راقية، و عليه سنتطرق إلى المقصود بجودة

العمل القضائي في الفرع الأول، و تحديث العمل القضائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: المقصود بجودة العمل القضائي

تتمثل جودة خدمات مرفق القضاء و تحديثه عبر الإرتقاء بالإدارة القضائية بالجودة في الأداء وتيسير النفاذ إلى القضاء بتقريب العدالة من المتقاضين، و عليه سنتطرق إلى الإدارة القضائية القائمة على هذه الخدمات، و إلى جودة و خصوصيات العمل القضائي في هذا الفرع.

أولاً - الإدارة القضائية:

إن المتتبع لمختلف النصوص القانونية و التشريعية المرتبطة بتنظيم السلطة القضائية على مستوى النظامين الأنجلوساكسوني و اللاتيني يستوقفه مصطلح الإدارة القضائية الذي يعرف من خلال محله[2] على أنه: "مجموع التنظيمات و الإجراءات و التدابير التي يتم إتخاذها لتمكين القضاء من أداء مهامه بأكمل وجه، و هي بذلك ترتبط بأدوار مختلف القائمين عليها في المجال القضائي لاسيما المهن المرتبطة بقطاع العدالة التي تساهم يوميا في إدارة العدالة كالقاضي، كتابة الضبط، المحامي، الخبير، المفوض القضائي،و غيرهم من الأعوان الشبه القضائيين المرتبطة مهنهم بالميدان القضائي"[3].

ثانياً - الجودة في العمل القضائي:

من خلال إستقراء العديد من الدراسات و الآراء فإنه يمكن تحديد جودة العمل القضائي بأنها تتمثل في تقديم أفضل ما يمكن من درجات

الإتقان في خدمة المتقاضين وطالبي الخدمة القضائية، بحيث تنال رضاهم بفعالية وبأقل تكلفة مادية وزمنية، كما تضمن هذه الخدمات للمواطن الحق في الإستفادة منها على مختلف درجات مرفق القضاء[4]، و بالمقابل إذا انعدمت جودة العدالة أصبح معها القانون مجرد حبر على ورق[5].

ثالثاً - خصوصيات الجودة في ميدان العدالة[6]:

لقد أنجزت بعض التقارير محاولة إبراز خصوصيات الجودة في ميدان العدالة، ومن أهمها تقرير السيد "HUBERT DALL" من فرنسا الذي أبرز أن خصوصيات جودة الخدمات القضائية تستمد من خصوصية العدالة كخدمة عامة لحل المنازعات من ناحية، وكمؤسسة تنتج رموزا وقيما من ناحية ثانية، ولذلك فإن البحث عن جودة الخدمة القضائية يجب أن يشمل المجالات الثلاث التالية:

1- جودة العدالة كخدمة عامة أي "جودة الولوج إلى الخدمة العامة"؛

2- جودة العدالة و تتمثل في جودة المحاكمة العادلة؛

3- جودة العدالة باعتبارها منتجة لقيم وحامية للحقوق والحريات.

على العموم فإن الجودة في مجال الأداء القضائي تعني محاكمة عادلة، عدالة أقل تكلفة، حياد تام للقاضي و سهولة الوصول إلى المعلومة القضائية، بالنتيجة تحقيق الجودة في تقديم الخدمات القضائية و الجودة في إصدار الأحكام القضائية التي تعتبر من بين المواضيع ذات الأهمية البالغة التي تشغل بال الباحثين القانونيين حاليا.

الفرع الثاني: المقصود بتحديث العمل القضائي

لقد حدد أغلب المهتمين بالتحديث في مجال الإدارة القضائية هدفا عاما للرقي بالعمل القضائي، تمثل في العدالة الفعالة و الناجزة المؤدية للخدمة العالية، الجودة، بسرعة وفعالية قصوى مع القلة في التكلفة، و عقلنة توزيع الأدوار بين مختلف القائمين على الخدمة القضائية وشفافيتها[7]، فما المقصود بهذا التحديث؟

أولاً - التحديث كأداة للتطوير:

يعد التحديث مرحلة تحول تبعا لظروف الدول و القطاعات[8]، فالتحديث في مفهومه الحقيقي يتعلق بإستراتيجية التطوير و التغيير الذي تتحدد بواسطته مقومات المؤسسة، و تنفذ بمقتضاها خطط التطوير بهدف تحقيق الجودة المرجوة، بحيث لا ينحصر التحديث في المظاهر الشكلية بمجرد توفير آخر مبتكرات التكنولوجيا أو تبني آخر النظريات في الإدارة، بل يتعلق الأمر بأفكار و تصورات مستجدة وأنشطة عملية يتم تنفيذها وفق خطط معينة تهدف إلى تحسين أداء هذا التحديث[9].

و إذا كان التحديث بهذا المفهوم فإنه لم يستثني كذلك طرق باب العدالة، إذ لا يتصور أن تنفلت المؤسسة القضائية من الإتجاه العام للتحديث و توفير جودة الخدمات كمطلب يغزو القطاع العام و القطاع الخاص على حد سواء، و ذلك من أجل الإستجابة للمهام الجديدة

للعدالة المعاصرة و تلبية لتطلعات المواطنين، و من هنا أصبح تحديث الإدارة القضائية من أهم أساسيات برامج التطوير القضائي[10].

ثانياً - مجالات تحديث الإدارة القضائية:

يكمن معالجة موضوع تحديث الإدارة القضائية من زوايا مختلفة أهمها الجوانب التقنية أي استعمال التكنولوجيا و أساليب التدبير الحديث في الإدارة القضائية، فقد أصبح الإهتمام مركزا على الجوانب المتعلقة بالفعالية و النجاعة، الإدارة الرشيدة، الإحترافية و الشفافية، تبسيط الإجراءات، جودة الأحكام، جودة الخدمات القضائية، تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم و تأهيل الهياكل القضائية الإدارية، إضافة إلى وضع المخططات المتكاملة و المضبوطة لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بتطوير الإدارة القضائية[11].

و من هنا يكمن الحديث عن تحديث الإدارة القضائية هو إستجابة للمهام الجديدة للعدالة، كما يتمثل في الولوج إلى القضاء بسهولة من خلال الجوانب التقنية أي إستعمال التكنولوجيا كالإنترنيت و أساليب التدبير الحديثة في الإدارة القضائية لضمان نجاعتها و فعاليتها و هو ما سنتناوله لاحقا، إضافة إلى تسهيل اللجوء إلى العدالة و المحاكم لضمان شفافية المحاكمة العادلة تلبية لتطلعات المواطنين و المتقاضين إلى عدالة حديثة متكيفة مع الواقع الإجتماعي و الإقتصادي، لذلك فإن إجراءات تحديث الإدارة القضائية هو الكفيل في النهاية بضمان جودة الخدمات القضائية.

المطلب الثاني: عصرنة قطاع العدالة

إن عصرنة قطاع العدالة لن تتحقق دون عصرنة أساليب التسيير من خلال إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز و الاستغناء عما يثقل كاهل المواطن[12]، و عليه سنتطرق في الفرع الأول إلى تجربة الجزائر في إصلاح مرفق العدالة، و في الفرع الثاني إلى آليات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

الفرع الأول: تجربة الجزائر في إصلاح مرفق العدالة

عرف قطاع العدالة قصورا في أداء الخدمات القضائية و أصبحت وسائل العمل القضائي عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة، فقد أملت ضرورة إصلاح المنظومة القضائية الجزائرية الإعتماد على الشفافية و الصرامة في تطبيق القانون، حيث قام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي نصبها سنة **1999**، وهي مكونة من كوكبة حادة من إطارات وطنية و قضاة مهمتهم إعادة تشخيص دقيق لوضعية القطاع بنظرة شاملة، حيث تم التفكير في برنامج يكفل مساهمة أكثر فعالة لقطاع العدالة و دعم مقومات الدولة بإتخاذ سلسلة من التدابير الإستعجالية لتسهيل حق اللجوء إلى مرفق القضاء.

و تجسيدا لهذه المساعي تمكن قطاع العدالة من تحقيق قفزة نوعية بالإعتماد على التكنولوجيا المعلوماتية ظهرت معالمها في سنة **2003** لتتخذ مسارا ملموسا نحو العالم الرقمي في سبتمبر **2013**، حيث

تمثلت أهم المساعي في[13] عصرنة قطاع العدالة بإدخال التكنولوجية الحديثة في العمل القضائي لتقريب الخدمة من المواطن بتوفير التقنيات العصرية للقاضي وموظفي العدالة لأداء المهام المرجوة.

الفرع الثاني: آليات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر

يهدف برنامج عصرنة قطاع العدالة إلى الرقي بالعمل القضائي من خلال توفير كل الوسائل التقنية للعاملين بقطاع العدالة لأداء مهامهم، إضافة إلى وجود قيادة إدارية تعني بمتابعة تقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين بصفة مستمرة[14].

أولاً - الآلية التنظيمية:

تتمثل هذه الآلية في المديرية العامة لعصرنة العدالة، و تهدف للتكفل بإنجاز برنامج الإصلاح و الوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية و سرعة، و تمنح للقاضي و مختلف الشركاء محامين، محضرين، وإدارات عمومية كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه [15].

ثانياً - الآلية التشريعية:

تعد هذه الآلية بمثابة إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة، و بمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مجال القضاء لتحقيق السرعة في تقديم الخدمة القضائية، و تعزيز ثقة المواطن في العدالة و تخفيف العبء عليه من خلال عصرنة أساليب التسيير و

تحديث الإجراءات القضائية، بإستعمال أمثل للمعلوماتية و التكنولوجية الرقمية الحديثة في إستخراج كل الوثائق و إدراج خدمات أخرى بطرق إلكترونية [16].

ثالثاً - الآليات التقنية:

إن استعمال وسائل تقنية حديثة يكفل أكبر قدر من أمن المعلومات و أعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات[17]، بهدف التكيف مع المستجدات و تسيير اللجوء إلى القانون و القضاء[18].

رابعاً - إعتماد الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة[19]:

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الالكترونية جملة من التغيرات في مجال الخدمة العمومية أدى إلى نهاية الإدارة العامة التقليدية، حيث أن قطاع العدالة في الجزائر كان من القطاعات السباقة بإعتماد الإدارة الإلكترونية بغرض تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين من خلال تطوير المنظومة المعلوماتية، بإستحداث عدة قواعد و معطيات تتمثل في الرقمنة و إستخدام الإعلام الآلي مما سهل في عمل الموظفين و توفير أفضل الخدمات لهم، إضافة إلى وضع آلية التصديق الإلكتروني على صحة الوثائق و كذا تطوير الخدمات عبر الانترنيت[20].

و عليه يمكن القول مما سبق أن قطاع العدالة خضع ومنذ أكثر من عشرية ونصف إلى إصلاح في جميع هياكله ومؤسساته، بغية مسايرة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف جوانب

الحياة، وقد منح لمجال إصلاح العدالة أولوية وطنية بالنظر إلى أهميته وتحقيقا لذلك، إرتكزت الإصلاحات على محاور عدة أهمها عصرنة قطاع العدالة و تدعيم الهياكل القضائية بوسائل العمل العصرية.

المبحث الثاني: الإنجازات المحققة في مجال عصرنة قطاع العدالة

تجسيدا للمساعي المرجوة تمكن قطاع العدالة الجزائرية من تحقيق قفزة نوعية بالإعتماد على تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ظهرت معالمها في سنة **2003** لتتخذ مسارا نحو العالم الرقمي في ديسمبر**2013** لاسيما بفضل إستخدام تقنيتي التصديق و التوقيع الالكتروني، و عليه سنتطرق في المطلب الأول للإنجازات المحققة في مجال التكنولوجيا الحديثة، و إنجاز وتطوير أنظمة آلية تساهم بصفة مباشرة في تحسين الخدمة العمومية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الإنجازات المحققة في مجال التكنولوجيا الحديثة

إن الوصول إلى عدالة حديثة و تحسين الخدمة القضائية لجميع المواطنين و المتقاضين يستوجب وسائل حديثة تضمن خدمات راقية دون جهد و تعب و تكلفة، و عليه سنتناول في الفرع الأول عصرنة وسائل تسيير قطاع العدالة و تحسينها، و إعداد إطار تشريعي خاص بعصرنة قطاع العدالة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: عصرنة وسائل تسيير قطاع العدالة و تحسينها

إرتكزت الجهود الرامية إلى تسهيل اللجوء إلى العدالة و تحسين نوعية الخدمات على إعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال، التي سجلت تحسنا ملحوظا لم يسبق له مثيل بالنسبة لجميع خدمات المرفق العمومي في قطاع العدالة[21] كما سنرى في هذا الفرع.

أولاً - تطوير وسائل الإتصال الأكثر حداثة[22]:

لقد تم في سنة **2003** تزويد قطاع العدالة بأرضية للدخول لعالم الإنترنيت ذات نوعية رفيعة، سمحت بتعميم وصول المعلومة لكل موظفي العدالة، حيث تأوي هذه الأرضية إلى:

1- إستحداث موقع الكتروني: تم في أواخر نوفمبر **2003** إنشاء موقع الكتروني خاص بوزارة العدل (www.mjustice.dz)،حيث صدر في البداية باللغة العربية و كان الهدف منه إعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل، تنظيم مهام و براجالقطاع و كذا الخدمات التي تقدم إلى عامة الناس، كما احتوى على معلومات قانونية عامة منها موقع منتدى الحوار[23].

2- تطوير الخدمات عبر الانترنيت: تم إطلاق خدمة الشباك الإلكتروني لتطوير القطاع و تقريبه من المواطن، حيث تجسد هذا في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الإلكترونية التي تمكن المواطن من الحصول على الإجابة مباشرة عن طريق بريده الإلكتروني، و ذلك بعد التشخيص للقضية أو الإستفسار من قبل الخلية المشكلة من قضاة و رجال القانون و إطارات من وزارة العدل[24].

3- إنجاز بوابة القانون: تم إنشاء بوابة القانون ضمن الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة العدل، فالهدف منها تقديم معلومات قانونية و التعريف بالتشريع والتنظيم و بالإجتهاد القضائي، كما يعمل هذا الموقع على تنمية المجموعة التشريعية و التنظيمية للجريدة الرسمية مزود بمحرك حسب الموضوع و إمكانية النسخ على قرص مضغوط[25] ليستفيد منه خاصة المحترفين من رجال القانون و القضاء.

ثانياً -تطوير الأنظمة الآلية للمعلومات الخاصة بالنشاطات الأساسية لقطاع الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

تم تفعيل و برمجت هذه الشبكة القطاعية لوزارة العدل في سنة **2004** و إبتدئ العمل بها في**2006**، هذه الشبكة عبارة عن قاعدة فنية للتوسع في التطبيقات المعلوماتية موجهة أساسا إلى الإتصال لتسهيل العمل المشترك بين مختلف مصالح الجهات القضائية، و هي على درجة عالية من التحكم و السرعة في عملية إدخال و استرجاع المعلومة و تقديم الخدمة[26]، تتضمن هذه الشبكة على:

1- إستحداث النظام الآلي لتسيير الملف القضائي SGDJ و التحيين المستمر[27]: سمح هذا النظامبتيير و متابعة الملف القضائي بدءً من تسجيل القضية سواء كانت مدنية، جزائية أو إدارية إلى غاية البث النهائي فيها.

2- الإعتماد على نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية القضائية GED: لقد شرعت وزارة العدل في رقمنة الوثائق و المحررات الإدارية

القضائية، و كذا سجلات الحالة المدنية بواسطة أجهزة المسح الضوئي من أجل الإستغلال الأمثل لأرشيف القطاع و تسييره إلكترونيا[28].

3- نظام تسيير الأوامر بالقبض و الإخطارات بالكف عن البحث: يحتوي هذا النظام على قاعدة من المعطيات تسمح بسرعة النشر و التوزيع للأشخاص المتابعين قضائيا في إطار القانون [29].

4- وضع مركز شخصنة شريحة الإمضاء الالكتروني: إذ تم وضع مركز شخصية الشريحة للإمضاء الإلكتروني حيز الخدمة في **13** سبتمبر **2014** [30]، بالإعتماد على الحل التقني القائم على بنية الأرضية المفتوحة التي تستند على شرائح من نوع **javaccerd@** التي تمكن من تكييف التطبيقات مع المستجدات دون إدخال تغيرات على الهيكلة العامة التي تم وضعها نفس الدعامة[31].

الفرع الثاني: إعداد إطار تشريعي المتضمن قانون 15-03 [32]:

يعد القانون رقم **03/15** المؤرخ في **2015/02/01** المتعلق بعصرنة قطاع العدالة بمثابة سند قانوني سمح بإستعمال الإعلام و الإتصال في مجال تكنولوجيا القضاء، يهدف بالدرجة الأولى إلى إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز و معالجة المعطيات الشخصية إلكترونيا منها شهادة الجنسية و شهادة السوابق العدلية[33].

كما أدرج القانون**03/15** تقنية جديدة و هي تقنية المحادثة المرئية عن بعد فنص على أنه[34] إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب حسن سير

العدالة، فإنه يمكن إستجواب و سماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، الأمر الذي سمح بتسهيل الإجراءات القضائية، تنظيم المحاكمات، سماع الشهود، الأطراف المدنيةو الخبراء عن بعد.

كذلك تضمن القانون **03/15** مسألة التصديق الإلكتروني طبقا لنص المادة **04**، و تضمنت أيضا المواد **17** و **18** من نفس القانون أحكام جزائية في حالة الإستعمال غير القانوني للتوقيع الإلكتروني[35].

و في السياق نفسه تم و لأول مرة برمجة محاكمة دولية بتقنية الفيديو عن بعد بمجلس قضاء المسيلة بتاريخ **2016/06/11**، حيث تم ربط محاكمة مباشرة من محكمة لنتام بفرنسا أين تم السماع إلى شاهد في قضية متابع فيها متهم أمام محكمة جنايات مسيلة، تتعلق القضية بالقتل العمد مع سبق الإصرار و الترصد[36].

و عليه نستنتج مما سبق أنه تعتبر مسألة إصلاح قطاع العدالة ذات أولوية وطنية بالنظر إلى أهميته، وذلك بهدف ترقيته و الوصول إلى أداء خدمة نوعية و ظروف تتسم بالسرعة و الفعالية و الشفافية، فقد تم تعميم تقنيات التكنولوجيا الحديثة من أجل الإستعمال الأمثل للمعلومة بين موظفي العدالة و توفير معلومات قانونية لعامة المواطنين عن طريق تقنية الإنترنيت، إضافة إلى ذلك يعد القانون **03/15** المتعلق بعصرنة قطاع العدالة بمثابة سند قانوني يهدف إلى إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز بتقنيات إلكترونية بحته.

المطلب الثاني: إنجاز وتطوير أنظمة آلية لتحسين الخدمة العمومية

من أجل تحسين الخدمة القضائية تم تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية والآلية التي تهدف إلى تحسين و تمتين روابط الثقة بين مرفق العدالة و المواطن[37]، و في هذا السياق سنتطرق إلى تطوير الخدمات القضائية عن بعد في الفرع الأول، و المشاريع المنجزة في إطار تعزيز التعاون القطاعي المشترك في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تطوير الخدمات القضائية عن بعد[38]

من خلال إستحداث قواعد معطيات مركزية و إستخدام تقنية الإمضاء الإلكتروني تم توفير عدة خدمات عن بعد أهمها:

أولاً - خدمة سحب صحيفة السوابق القضائية القسيمة رقم 03 وشهادة الجنسية الممضاة إلكترونيا عبر الإنترنيت[39]:

لقد أتاحت هذه الخدمة للمواطن الإستفادة منها عبر تقنية الإنترنيت دون الإنتقال إلى الجهة القضائية، شريطة أن يتم تسجيله لأول مرة على مستوى قاعدة المعطيات المركزية المنشأة لهذا الغرض.

ثانياً - سحب النسخ العادية للأحكام و القرارات القضائية الموقعة إلكترونيا عن بعد لفائدة المحامين[40]:

لقد تم توفير خدمة سحب النسخة العادية من الأحكام و القرارات الموقعة الكترونيا عبر الإنترنيت، بحيث سمحت هذه الخدمة للمحامين من فترة 2015 /08/20 إلى 2018/03/20 بسحب 2523 نسخ عادية للأحكام و القرارات القضائية موقعة إلكترونيا عبر الانترنيت.

ثالثاً - إدماج تقنية التوقيع و التصديق الإلكترونيين:

في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات التي شهدها قطاع العدالة فيما يتعلق بالعصرنة، تم إصدار ترسانة من القوانين تمثلت في القانون رقم 15/03 المؤرخ في 2015 -02-01 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون رقم 15/04 المؤرخ في 2015-02-01 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونين وغيرها من النصوص، كما تم إنشاء هياكل وأجهزة على غرار المركز الوطني للمنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، ومركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكترونين والنظام الآلي للتسيير الإلكتروني للوثائق إعتماداً على التوقيع الإلكتروني[41].

وللمتطلبات أعلاه أنشأت وزارة العدل مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني، والذي يعمل كجهة مصادقة تصدر شهادات رقمية لتوقيعات الكترونية تسمح بتحقيق معاملات على الإنترنيت[42]، تهدف[43] هذه التقنية إلى تعزيز وتعميق مسار عصرنة العدالة لتحسين وترقية أداء الخدمة العمومية لمرفق العدالة.

ثالثاً - التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية[44]:

أتاحت هذه الخدمة للمواطنين تقديم طلبات التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، و الوثائق المرفقة بها دون عناء التنقل إلى الجهة القضائية المختصة بإيداع الطلب عبر الإنترنيت، و

كذا على مستوى المحاكم أو البلديات أو الممثلات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.

رابعاً - التبليغ عبر SMS:

و هي عبارة عن تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول، كما تمكن المحاكم من إرسال الإستدعاء و تبليغ المتقاضين إلكترونيا دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي[45].

خامساً - مركز النداء call center[46]:

إستحدثت وزارة العدل مركز للنداء و يتعلق الأمر بمركز وطني على مستوى وزارة العدل، و مراكز على مستوى مراكز العدل، و مراكز على مستوى المجالس القضائية النموذجية، يستخدم تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت IP و ذلك من خلال إستخدام شبكة الإنترنيت الخاصة بوزارة العدل، هذا و يسمح المركز بتقديم العديد من الخدمات لمختلف الجهات القضائية و الإدارات العمومية و كذا المواطنين عبر الإتصال بالرقم **1078.**

سادساً - إرسال الوثائق و الإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني[47]:

ندرج هذه الآلية في إطار تبسيط و تحسين الإجراءات الإدارية من خلال تمكين الجهات القضائية من إرسال الإستدعاء إلكترونيا، عوضا عن إرسالها بالطرق القانونية التقليدية بالبريد العادي لإعلام المتقاضي بمآل القضية.

سابعاً - المشاريع المنجزة في إطار تعزيز التعاون القطاعي المشترك[48]:

إن تعزيز التعاون بين وزارة العدل و بقية الإدارات و المؤسسات العمومية الأخرى هو من أهم الأهداف الإستراتيجية المسطرة لقطاع العدالة، نظرا لما يحققه من أثر مباشر في تحسين الخدمة العمومية لصالح المواطن و قد تم في هذا الإطار[49]:

- الربط الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية؛

- ربط مصالح القضاء العسكري بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل؛

- ربط مصالح المديرية العامة للأمن الوطني و قيادة الدرك الوطني بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل؛

- ربط المصلحة العلمية و التقنية للشرطة بالجهات القضائية؛

- الربط الآلي للمعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام لبوشاوي لتطبيقه البريد الالكتروني الداخلي لوزارة العدل؛

- آلية تحصيل الغرامات و المصاريف القضائية على مستوى الجهات القضائية[50].

و ما يسعنا قوله في هذا الصدد أن الإصلاحات التي عرفها قطاع العدالة الجزائرية نتج عنها تحولات ملموسة في القطاع، وأصبحت الخدمة القضائية تتسم بالسرعة والفعالية والشفافية من خلال تطوير

أنظمة آلية للتسيير الداخلي، إلى جانب تطوير أنظمة أخرى تهدف مباشرة إلى تحسين الخدمة القضائية و العمومية بتقريب العدالة من المواطن بإختصار المسافات و الأزمنة من أجل تحسين الخدمة القضائية لتتسم بالجودة و الارتقاء.

خاتمة:

لقد قطعت العدالة الجزائرية بفضل سياسة الإصلاح أشواطا هامة خاصة في ظل التطورات التقنية الحديثة و المتلاحقة في العالم بأسره، حيث أصبح من الضروري إستغلالها في جميع مرافق العدالة لتقديم و تحسين الخدمة القضائية للمواطنين و المتقاضين، لاسيما منذ سنة **1999** من خلال جملة من الخطوات و الجهود للوصول إلى تحديث و جودة الخدمة القضائية للنهوض بدولة القانون التي تميزت مؤخرا بالسرعة و الجودة في الأداء.

فقد أصبح مسار إصلاح و عصرنة و حداثة قطاع العدالة الجزائري يحتل المراتب الأولى عالميا و أصبحت تجربتها مرجعا أساسيا لعديد من الدول، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن التحديث لم ستثني باب العدالة، إذ لا يتصور أن تنفلت المؤسسة القضائية من الإتجاه العام للتحديث وتوفير جودة الخدمات، تلبية لتطلعات المواطنين إلى عدالة حديثة و راقية؛

- أن تحقيق جودة العدالة وتحسين الأداء القضائي يقتضيان توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للحصول على النتيجة المطلوبة؛

- أن إنجاز موقع وزارة العدل أسهم في تسهيل الخدمات عبر الموقع للمواطن و المتقاضي دون عناء و تكلفة.

الهوامش:

1- محمد و أحمد و سالم أبي، الإدارة القضائية و دورها في تطوير القضاء و الارتقاء بمستواه على ضوء التجربة الموريتانية، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية المنعقد بمقر المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية، بيروت من **15-17**سبمتبر **2014**، ص **02.**

2-محمد و أحمد و سالم أبي، المرجع نفسه، ص **03.**

3- المؤتمر الأول الإقليمي للشركاء في محور تطوير القضاء و تنفيذ الأحكام، عمان **28/ 29** سبتمبر **2005**، ص **4 .**

4- مروان لطفي علي رئيس قسم الإحصاء القضائي أبو ظبي ، تحسين جودة الإحصاءات القضائية المنتجة و أثرها في جودة العمل القضائي، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، دائرة القضاء، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر **2009**، ص **191.**

5- محمد و أحمد و سالم أبي، المرجع السابق ، ص**1**

6-تحديث الإدارة القضائية و جودة خدمات العدالة منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع العدل بالمغرب ديسمبر **2012** متاح على الموقع **alhoriyatmaroc.yoo7.com › t209-topic**

7- مجلس شورى الدولة – جمهورية العراق-ورقة عمل حول الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء و الارتقاء بمستواه، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بيروت،لبنان **15-17/2014**، ص**1.**

8 - عبد المجيد غميجة، مدير الدراسات و التعاون و التحديث بوزارة العدل المملكة المغربية، تحديث الإدارة القضائية و جودة خدمات العدالة، مدونة المنبر القانوني، المكتبة الشاملة القانونية، المملكة المغربية، دون سنة نشر، ص **115.**

9- مجلس شورى الدولة – جمهورية العراق- الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء و الارتقاء بمستواه بيروت، لبنان، **15-17/9/2014** ص**1-2.**

10- محمد و أحمد و سالم أبي، المرجع السابق، ص**1-2-4.**

11-محمد و أحمد و سالم أبي، المرجع نفسه، ص **6.**

12- ونزار العيد، العدالة بين العصرنة و الإصلاح، مجلة مختارات الصحف، مركز التوثيق الاقتصادي و الاجتماعي **CDES**، العدد **02**، نوفمبر **2017**، وهران، الجزائر، ص **3.**

13- بواشري أمينة و سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017، المجلد 06، العدد11،جانفي 2018، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، الجزائر، ص203.
14- بواشري أمينة و سالم بركاهم، المرجع نفسه، ص.207
15- تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، في www.mjustice.dz 2016/08/20
16- بواشري أمينة و سالم بركاهم، المرجع السابق، ص209.
17- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز و التحدي، دار القصب للنشر، الجزائر، 2008، ص173.
18- وزارة العدل، إصلاح العدالة الحصيلة و الأفاق، فيفري 2005، ص30.
19- هشام فخار، الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة، نموذج عن المرفق العام الالكتروني، مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر، مداخلة ليوم دراسي منشور على الانترنيت في 2019 كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، ص 02 .
20- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة 2010/2009، ص 02.
21- رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الالكترونية على جودة الخدمات (قطاع العدالة نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، سنة2018-2019، ص 187 .
22- بواشري أمينة و سالم بركاهم، المرجع السابق، ص211.
23- محمدو أحمد و سالم أبي، المرجع السابق، ص 11.
24- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر(دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة)، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص إدارة و عمل، كلية العلوم السياسية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، سنة 2016/2015، ص101
25- المؤتمر الأول الإقليمي للشركاء في محور تطوير القضاء و تنفيذ الأحكام، عمان 28/ 29 سبتمبر 2005، ص 11 .
26- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر، المرجع السابق، ص 176-177.
27- وزارة العدل، إصلاح العدالة الحصيلة و الأفاق، المرجع السابق، ص 32.
28- كيلاني زروالة، اليوم الوطني للمحامي، الخدمات المتاحة في مجال عصرنة قطاع العدالة لفائدة المحامين و المتقاضين،24 مارس 208، الجزائر، ص 20.
29- العصرنة في خدمة العدالة النوعية، وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة وزارة العدل، سنة 2016 ، الجزائر، ص 183-184
30- كيلاني زروالة ، المرجع السابق، ص .06

31-عكا عبد الحكيم، المدير العام لوزارة العدل الجزائرية مركز شخصنه شريحة الإمضاء الالكتروني، وضع النظام التقني لشخصنه الشرائح، المديرية العامة لعصرنه العدالة،وزارة العدل، سنة 2016 الجزائر، محاضرة متوفرة على موقع وزارة العدل،ص 4-8.

32- قانون رقم 15-03 المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق ل 01 فبراير سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ الثلاثاء 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 10 فبراير 2015، الجزائر.

33-المادة 01 من القانون رقم 15-03، المرجع نفسه.

34- المادة 14 من القانون رقم 15-03، المرجع نفسه.

35-المواد 17-18 من القانون 15 رقم-03، المرجع نفسه

36- المادة 04 من القانون رقم 15-03، المرجع نفسه.

37- -رابح الوافي، المرجع السابق ص197.

38-العصرنة في خدمة العدالة النوعية، المر جع السابق، ص 29.

39- بواشري أمينة سالم بركاهم، المرجع السابق، ص 20-18.

40-زروالة كيلاني، المرجع السابق، 25-26-27 .

41-هشام فخار، المرجع السابق ،ص 03.

42-هشام فخار، المرجع نفسه، ص 03.

43- العصرنة في خدمة العدالة النوعية ، المرجع السابق، ص 9.

44-رابح الوافي، المرجع السابق، ص 198.

45—Abd elkrim akka . consolidation de la reforme de la justice par l'intégration des TIC . p11disponible sur le site www.mjustice.dz.

46- عبد الحكيم عكا، مركز النداء بوزارة العدل call center ،المديرية العامة لعصرنة العدالة، وزارة العدل، الجزائر متاح على موقع وزارة العدل،ص 1-26.

47-المادة 09 من القانون رقم 15-03 ،المرجع السابق.

48- قانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأولى سنة 1739 الموافق لتاريخ 30-01-2018 المتمم للقانون رقم 04/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق ل 25 فبراير سنة 2005، المتضمن تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية عدد 5 الصادرة في 30-01-2018، الجزائر.

49- رابح الوافي، المرجع السابق، ص 200-201-202 .

50- المرسوم التنفيذي رقم 120/17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية 1438 الموافق ل 22 مارس 2017 ، يحدد شروط و كيفيات تحصيل الغرامات و المصاريف القضائية من قبل الجهات القضائية ،جريدة رسمية العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 27 جمادى الثانية 1438الموافق ل 26 مارس 2017 ، الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع المعتمدة :

أولاً - قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب :

- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز و التحدي، دار القصب للنشر، الجزائر، **2008.**

المقالات في المجلات و الصحف:

- بواشري أمينة و سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة **1999-2017**، المجلد **06**، العدد**11**، جانفي **2018**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، الجزائر.

- عبد المجيد غميجة، مدير الدراسات و التعاون و التحديث بوزارة العدل المملكة المغربية، تحديث الإدارة القضائية و جودة خدمات العدالة، مدونة المنبر القانوني، المكتبة الشاملة القانونية، المملكة المغربية، دون سنة نشر.

- وانزار العيد، العدالة بين العصرنة و الإصلاح، مجلة مختارات الصحف، مركز التوثيق الاقتصادي و الاجتماعي **CDES**، العدد **02**، نوفمبر **2017**، وهران، الجزائر.

-كيلاني زروالة، اليوم الوطني للمحامي، الخدمات المتاحة في مجال عصرنة قطاع العدالة لفائدة المحامين و المتقاضين، **24** مارس **2018**، الجزائر.

- وزارة العدل، إصلاح العدالة الحصيلة و الأفاق، فيفري **2005.**

المداخلات:

- هشام فخار، الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة، نموذج عن المرفق العام الالكتروني، مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر، مداخلة ليوم دراسي متشور على الانترنيت في **2019** ، كلية الحقوق جامعة المدية، الجزائر.

المؤتمرات:

-المؤتمر الأول الإقليمي للشركاء في محور تطوير القضاء و تنفيذ الأحكام، عمان، **28/ 29** سبتمبر **2005.**

- مجلس شورى الدولة – جمهورية العراق-ورقة عمل حول الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء و الارتقاء بمستواه، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بيروت،لبنان **15-2014/9/17**

- مروان لطفي علي ،رئيس قسم الإحصاء القضائي أبو ظبي ،تحسين جودة الإحصاءات القضائية المنتجة و أثرها في جودة العمل القضائي، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، دائرة القضاء، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر **2009.**
- محمد و أحمد و سالم أبي، رئيس الغرفة الجزائية بالمحكمة العليا الإدارة القضائية و دورها في تطوير القضاء و الارتقاء بمستواه على ضوء التجربة الموريتانية، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية المنعقد بمقر المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية ،بيروت من **15-17**سبمتبر **2014.**

المحاضرات:

- الإصلاحات من اجل عدالة في صلب الدولة الحديثة، ماي **2017**
- عكا عبد الحكيم، المدير العام لوزارة العدل الجزائرية مركز شخصنه شريحة الإمضاء الالكتروني، وضع النظام التقني لشخصنه الشرائح، المديرية العامة لعصرنه العدالة،وزارة العدل، سنة **2016** الجزائر، محاضرة متوفرة على موقع وزارة العدل.
- عبد الحكيم عكا، مركز النداء بوزارة العدل**call center** المديرية العامة لعصرنه العدالة،وزارة العدل، الجزائر متاح على موقع وزارة العدل.

الرسائل و المذكرات العلمية :

- رابح الوافي، أثر استخدام الإدارة الالكترونية على جودة الخدمات(قطاع العدالة نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، سنة**2018-2019.**
- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر(دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة)، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص إدارة و عمل، كلية العلوم السياسية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، سنة **2016/2015.**
- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشادة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة **2010/2009 .**

المواقع الالكترونية:

- تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل في **2016/08/20** **www.mjustice.dz**

-تحديث الإدارة القضائية و جودة خدمات العدالة منظمة الحريات للتواصل بين موظفي قطاع العدل بالمغرب ديسمبر **2012** متاح على الموقع **alhoriyatmaroc.yoo7.com › t209-topic**

النصوص القانونية:

- قانون رقم **15-03** المؤرخ في **14** رمضان عام **1437** الموافق ل **01** فبراير سنة **2015**، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد **06** الصادرة بتاريخ الثلاثاء **20** ربيع الثاني عام **1436** الموافق ل **10** فبراير **2015**، الجزائر.

- القانون رقم **15-04** مؤرخ في **11** ربيع الثاني عام **1436** الموافق ل أول فبراير سنة **2015**، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية العدد **06** الصادرة بتاريخ **20** ربيع الثاني **1436** الموافق ل **10** فبراير **2015**، الجزائر.

- المرسوم التنفيذي رقم **120/17** المؤرخ في **23** جمادى الثانية **1438** الموافق ل **22** مارس **2017** ، يحدد شروط و كيفيات تحصيل الغرامات و المصاريف القضائية من قبل الجهات القضائية ،جريدة رسمية العدد **19** ،الصادرة بتاريخ **27** جمادى الثانية **1438** الموافق ل **26** مارس **2017**، الجزائر.

- قانون رقم **18-01** المؤرخ في **12** جمادى الأولى سنة **1739** الموافق لتاريخ **30-01-2018** المتمم للقانون رقم **04/05** المؤرخ في **27** ذي الحجة **1425** الموافق ل **25** فبراير سنة **2005** ،المتضمن تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية عدد **5** الصادرة في **30-01-2018**، الجزائر.

الوثائق الداخلية

- العصرنة في خدمة العدالة النوعية، وزارة العدل المديرية العامة لعصرنة العدالة، وزارة العدل، الجزائر، سنة **2016.**

ثانياً : قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Abd elkrim akka consolidation de la reforme de la justice par l'intégration des TIC disponible sur le site www.mjustice.dz